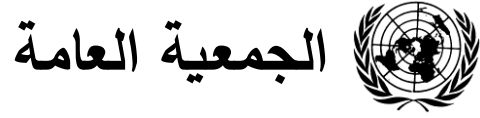


Distr.: General  
12 August 2024  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة السابعة والأربعون  
جنيف، 4-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

النرويج

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

الصفحة		
4	.....	أولاً - مقدمة
4	.....	ثانياً - عملية إعداد التقرير
4	.....	ثالثاً - الإطار النرويجي لحقوق الإنسان
4	.....	الإطار القانوني
4	.....	المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان
4	.....	التعاون مع هيئات المعاهدات وما إلى ذلك
5	.....	رابعاً - قبول الصكوك الدولية لحقوق الإنسان
5	.....	خامساً - متابعة التوصيات والتطورات في ميدان حقوق الإنسان
5	.....	اتفاقية حقوق الطفل وقانون الطفل
5	.....	المساواة وعدم التمييز
6	.....	المساواة بين الجنسين
6	.....	المساواة في الأجور
7	.....	الميل الجنسي، والهوية الجنسية، والتعبير الجنساني
7	.....	الأشخاص ذوو الإعاقة
7	.....	تقرير المصير والمشاركة
8	.....	الإثنية والدين والمعتقد
9	.....	إدماج المهاجرين
9	.....	ظروف العمل غير المقبولة والجرائم المتعلقة بالعمل
9	.....	مكافحة الجرائم الجنائية
10	.....	خطاب الكراهية وجرائم الكراهية الأخرى
10	.....	العنف العائلي والاعتصاب
11	.....	الاتجار بالبشر
11	.....	التعويض عن جرائم العنف
12	.....	الحرمان من الحرية
13	.....	اللجوء والهجرة
13	.....	اللجوء والتأثيرات والإقامة
13	.....	طالبو اللجوء القصر
14	.....	حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات
14	.....	الانتخابات
15	.....	الأطفال والعائلات
15	.....	رفاه الطفل
15	.....	إجراءات الشكاوى الوطنية للأطفال
16	.....	التبني
16	.....	خدمات المشورة الأسرية
16	.....	الجنسية للأطفال عديمي الجنسية
16	.....	العمل والضمان الاجتماعي والمستوى المعيشي اللائق
17	.....	فقر الأطفال
18	.....	الصحة العقلية

18	..... الحق في التعليم	
19	..... الشعوب الأصلية والأقليات القومية	
20	..... الشعوب الأصلية	
21	..... الأقليات القومية	
22	..... حقوق الإنسان في السياسة الخارجية والسياسة الإنمائية النرويجية	
22	..... حقوق الإنسان وقطاع الأعمال	
23	..... القضايا المستجدة	سادساً -
23	..... حقوق الإنسان وتغير المناخ	

## أولاً - مقدمة

1- النرويج داعم قوي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيدين المحلي والعالمي. ذلك أن احترام حقوق الإنسان أمر حيوي لتحقيق مجتمعات شاملة وديمقراطية قائمة على سيادة القانون. ويقدم هذا التقرير معلومات عن التطورات الحاصلة في الفترة من أيار/مايو 2019 إلى أيار/مايو 2024. ونرحب بفرصة عرض التقدم الذي أحرزته النرويج ومناقشة الإنجازات والفرص والتحديات.

## ثانياً - عملية إعداد التقرير

2- في استعراضها الثالث، تلقت النرويج 241 توصية، قبلت منها 176 توصية كلياً، و 11 توصية جزئياً. وتمت متابعة هذه التوصيات من قبل الوزارات المعنية على النحو المبين في مرفق التقرير.

3- وقامت وزارة الخارجية ووزارة العدل والأمن العام بالتنسيق إعداد هذا التقرير مع جميع الوزارات المعنية. وشارك المجتمع المدني في اجتماع مفتوح في شباط/فبراير وأتيحت له الفرصة للاطلاع على مسودة التقرير.

## ثالثاً - الإطار النرويجي لحقوق الإنسان

### الإطار القانوني

4- النرويج طرف في عدد كبير من صكوك حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. ويحدد الدستور مسؤولية السلطات النرويجية عن احترام وتأمين حقوق الإنسان في النرويج. وينص قانون حقوق الإنسان على أن الاتفاقيات المدرجة في القانون تنطبق كقانون نرويجي، وفي حالة تعارضها تكون لها الأسبقية على القوانين النرويجية الأخرى. كما يمكن أن تنص تشريعات محددة أخرى صراحةً على أن الأحكام الواردة في القانون تنطبق مع القيود المنبثقة من القانون الدولي.

5- وتتص التعليمات الخاصة بالدراسات الرسمية لتدابير الحكومة المركزية على وجوب تناول الاعتبارات الأساسية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، في الدراسة الخاصة بتأثير التدابير المقترحة.

### المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان

6- حصلت المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان التي أنشئت في عام 2015 على اعتماد "الفئة ألف" من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2017. وقد زادت ميزانيتها السنوية بقدر كبير منذ عام 2015<sup>(1)</sup>.

### التعاون مع هيئات المعاهدات وما إلى ذلك

7- يتم تفويض المسؤولية عن متابعة التوصيات الواردة في إطار الاستعراض الدوري الشامل ومن هيئات المعاهدات إلى الوزارة المعنية، حيث إن متابعة توصيات حقوق الإنسان يتم تأمينها على أفضل وجه عندما تقع المسؤولية على عاتق الوزارة التي تشرف على موضوع التوصية. وللوزارات حوار جيد مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن التحسينات المتعلقة بمتابعة توصيات هيئات المعاهدات. وعُقدت اجتماعات حوار مواضيعي بين الوزارات المعنية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأمانة المظالم المعنية بالمساواة ومناهضة التمييز والمجتمع المدني<sup>(2)</sup>.

8- وتجري النرويج حواراً بناءً مع العديد من المقررين الخاصين وتتوقع زيارات قطرية من عدة مقررين خاصين<sup>(3)</sup>.

## رابعاً - قبول الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

- 9- صدقت النرويج على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في عام 2019<sup>(4)</sup>.
- 10- وفي عام 2022، بدأت عملية لإدماج اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون النرويجي<sup>(5)</sup>. وعيّنت الحكومة لجنة من الخبراء القانونيين لدراسة عواقب هذه العملية. وتم النظر تحديداً في إدماج الاتفاقية في قانون حقوق الإنسان. وقدمت اللجنة تقريرها في كانون الثاني/يناير 2024. وأُتيح التقرير للتشاور العام على نطاق واسع، وتجري متابعة العملية من قبل وزارة الثقافة والمساواة. وفي عام 2017، قررت أغلبية واسعة في البرلمان عدم التصديق على آليات البلاغات الفردية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(6)</sup> واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(7)</sup>.
- 11- وفي عام 2022، نظر البرلمان في التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، لكن الاقتراح لم يحظ بالتأييد. ونظراً لأن المسألة نوقشت مؤخراً في البرلمان، فإن الحكومة لا تتظر في الوقت الحالي في هذا الأمر<sup>(8)</sup>.
- 12- ويجري حالياً النظر في التصديق على تعديل كمبالا<sup>(9)</sup>.

## خامساً - متابعة التوصيات والتطورات في ميدان حقوق الإنسان

### اتفاقية حقوق الطفل وقانون الطفل

- 13- يتجسد التزام النرويج بدعم الآباء والأمهات في رعاية أطفالهم من خلال برنامجها القوي للإجازة الوالدية. وتوفر هذه المبادرة متسعاً من الوقت والموارد للآباء والأمهات لتكريسها لتربية أطفالهم. ويحق للوالدين الحصول على إجازة مدفوعة الأجر لمدة 49 أسبوعاً، مما يضمن لهما إعطاء الأولوية لمسؤولياتهما العائلية من دون التضحية باستقرارهما المالي<sup>(10)</sup>. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى تخصيص إجازة 15 أسبوعاً للآباء على وجه التحديد، بهدف تعزيز المساواة في الواجبات المنزلية ومسؤوليات رعاية الأطفال<sup>(11)</sup>.
- 14- والحكومة بصدد تنفيذ قانون جديد للأطفال ينظم العلاقة بين الأطفال والوالدين. وصدرت تعليمات إلى لجنة قانون الطفل بأن القانون الجديد يجب أن يتوافق مع المتطلبات الناشئة عن القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي عام 2020، اقترحت اللجنة عدة تعديلات على القانون الحالي، بما في ذلك فصل تمهيدي يسلط الضوء على حقوق الطفل الأساسية. وفي عام 2022، تم تعديل القانون لينص على أن تقوم لجنة خبراء الأطفال بتقييم جودة تقارير الخبراء في النزاعات الوالدية قبل أن تتمكن المحاكم من استخدامها كدليل. وكان القصد من ذلك هو تعزيز الحماية القانونية لكل من الأطفال والوالدين<sup>(12)</sup>.

### المساواة وعدم التمييز

- 15- على الرغم من أن مبدأ عدم التمييز منصوص عليه في الدستور، إلا أنه لا يحتوي على قائمة بأسباب التمييز المحظورة. ومع ذلك، لا جدال في أن التمييز على أساس العرق، مثل الأصل القومي والنسب ولون البشرة واللغة، مشمول بهذا الحكم<sup>(13)</sup>.

16- ويحظر قانون المساواة ومناهضة التمييز المباشر وغير المباشر<sup>(14)</sup> على أساس الجنس أو الحمل أو الإجازة المتعلقة بالولادة أو التبني أو مسؤوليات الرعاية أو الأصل الإثني أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية أو التعبير الجنساني أو السن أو مزيج من هذه العوامل<sup>(15)</sup>. ويتضمن القانون أحكاماً بشأن التصميم العام وتلبية الاحتياجات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب على السلطات العامة وأرباب العمل ومنظمات أرباب العمل والعمال بذل جهود نشطة وهادفة ومنهجية لتعزيز المساواة ومنع التمييز<sup>(16)</sup>.

17- وأمانة المظالم المعنية بالمساواة ومناهضة التمييز هيئة مستقلة تعمل على تعزيز المساواة ومنع التمييز في جميع مجالات المجتمع. وتقدم الأمانة التوجيه وتعمل على اتساق التشريعات والممارسات الإدارية النرويجية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتضمن السلطات باستمرار حصول أمانة المظالم على الموارد الكافية<sup>(17)</sup>. وتبت محكمة مناهضة التمييز في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات التشريع.

### المساواة بين الجنسين

18- تتمتع النرويج بدرجة عالية من المساواة بين الجنسين<sup>(18)</sup>. ذلك أن معدل توظيف النساء يساوي تقريباً معدل توظيف الرجال. وهناك استحقاقات والدية جيدة، وترتيبات عمل مرنة واسعة النطاق، وحق قانوني في الحصول على إجازة لرعاية الأطفال المرضى، واستحقاق العمل بدوام جزئي فيما يتعلق برعاية الأطفال دون سن 12 سنة، وحق قانوني في الرعاية النهارية للأطفال دون سن المدرسة وبرنامج أنشطة ما بعد الدوام المدرسي للأطفال المتمدرسين الصغار<sup>(19)</sup>.

19- وتمثل النساء غالبية خريجي الجامعات بشهادات جامعية، بما فيها الدكتوراه. ومع ذلك، لا تزال خيارات التعليم تقليدية بين الجنسين، مما يؤدي إلى سوق عمل مفصول بين الجنسين<sup>(20)</sup>. وتدعم الحكومة العديد من البرامج التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في التعليم.

20- ويحتاج المزيد من نساء الأقليات إلى دخول سوق العمل<sup>(21)</sup>، ويحتاج المزيد من هؤلاء النساء إلى فرصة العمل بدوام كامل<sup>(22)</sup>. وفي عام 2023، عملت 34,6 في المائة من النساء بدوام جزئي (مقابل 17,2 في المائة من الرجال). وفي عام 2022، كان 38 في المائة من جميع المديرين من النساء.

21- ولتعزيز سياسة المساواة بين الجنسين وإضفاء الطابع المنهجي عليها، تعمل الحكومة على وضع استراتيجية للمساواة بين المرأة والرجل. وتعمل الحكومة أيضاً على إعداد كتاب أبيض عن التحرش الجنسي<sup>(23)</sup>.

22- وهناك حاجة إلى المزيد من القيادات النسائية في القطاع الخاص. وتشمل الجهود المبذولة لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجنسين على المستوى الأعلى قواعد تفرض على الشركات المتوسطة والكبيرة أن يكون هناك توازن بين الجنسين في مجالس إدارتها بنسبة 40 في المائة على الأقل. وستطبق هذه القواعد في نهاية المطاف على حوالي 20 000 شركة. وتقوم وزارة الثقافة والمساواة بتمويل بطاقة الأداء النرويجية للتوازن بين الجنسين في النرويج، والتي تحدد التوازن بين الجنسين في اللجان التنفيذية ومجالس الإدارة في أكبر الشركات في النرويج.

### المساواة في الأجور

23- تقلصت الفجوة بين أجور النساء والرجال على مدار العقد الماضي وأصبحت أقل مما هي عليه في معظم البلدان. انظر المرفق للاطلاع على التفاصيل. وتُعد الاختلافات بين الجنسين في حالة التوظيف (بدوام كامل/بدوام جزئي)، والصناعة/القطاع، والتعليم، والتجربة العملية، والمهارات، والخبرة،

عوامل مهمة وراء الفجوة في الأجور. وتهدف الحكومة إلى الحد من الفصل بين الجنسين، وبشكل غير مباشر، الحد من الفوارق في الأجور<sup>(24)</sup>.

24- ويحظر القانون التمييز في الأجور على أساس جنساني. ويتم تحديد الأجور من خلال المفاوضات بين منظمات الموظفين وأرباب العمل، ومن خلال المفاوضات المحلية والفرديّة. ويمكن لأي شخص يشتبه في وجود تمييز على أساس جنساني<sup>(25)</sup> أن يطالب بمعلومات عن أجور زملائه. ومن واجب أرباب العمل في جميع المؤسسات العامة وأرباب العمل في المؤسسات الخاصة الكبرى تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المساواة في الأجر، والإبلاغ عن عملهم في مجال المساواة بين الجنسين.

### الميل الجنسي، والهوية الجنسانية، والتعبير الجنساني

25- منذ عام 2009، أصبح للأزواج من نفس الجنس الحق في الزواج مثلهم مثل الأزواج من جنسين مختلفين، كما أصبح لهم الحق في تبني الأطفال.

26- وتم تعديل الأحكام الواردة في قانون العقوبات التي تحظر التمييز وخطاب الكراهية، وكذلك الأحكام الأخرى المتعلقة بجرائم الكراهية، بموجب قانون دخل حيز التنفيذ في عام 2021. ووسع القانون نطاق الخصائص المحمية لتشمل أيضاً الهوية الجنسانية للشخص وتعبيره الجنساني<sup>(26)</sup>.

27- وتحسن المواقف الاجتماعية تجاه المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وظروف معيشتهم، لكن الأبحاث تظهر أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود منهجية ومحددة الأهداف في هذا المجال. وفي عام 2023، تم إطلاق خطة عمل جديدة تهدف إلى ضمان حقوق أفراد مجتمع الميم الموسع وتحسين نوعية حياتهم وتعزيز قبول أكبر للتنوع الجنساني والجنسي<sup>(27)</sup>.

28- ودخل تعديل قانون العقوبات الذي يحظر العلاج التحويلي حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2024.

### الأشخاص ذوو الإعاقة

29- في عام 2019، أطلقت النرويج خطة عمل لتحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(28)</sup>. وقدمت الحكومة كتاباً أبيض عن حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة الإدراكية في عام 2022.

30- وقامت مديرية شؤون الأطفال والشباب والأسرة بكتابة دليل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة موجه للبلديات والمقاطعات، كما قامت بتطوير مواد تدريبية تستخدم في حلقات العمل التدريبية على المهارات. وأصبح المشروع وطنياً في عام 2023. وتم تكليف جميع حكام المقاطعات بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

31- وتعمل الحكومة بشكل منهجي على تنفيذ التصميم الشامل في جميع أنحاء المجتمع النرويجي. وتتضمن خطة العمل<sup>(29)</sup> تدابير في التخطيط المكاني والبنية التحتية والبناء والنقل والرقمنة، من بين أمور أخرى.

### تقرير المصير والمشاركة

32- بموجب قانون الوصاية النرويجي، فإن الوصاية العادية تدبير دعم طوعي مصمم لينماشى مع مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

33- وبالتشاور الوثيق مع المنظمات ذات الصلة، تقوم وزارة العدل والأمن العام حالياً بمراجعة قانون الوصاية فيما يتعلق بالمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(30)</sup>. وفي عام 2023، دخلت عدة تعديلات مهمة على القانون حيز التنفيذ، أكدت على مبدأ الطوعية في الوصاية العادية. وبالنسبة للأشخاص غير القادرين على إعطاء موافقة ملزمة قانوناً، أو الذين يواجهون صعوبات في التعبير عن إرادتهم وتفضيلاتهم، يجب أن تستند القرارات إلى أفضل تفسير لإرادتهم وتفضيلاتهم<sup>(31)</sup>. وتعد عمليات مراجعة قانون الوصاية، فضلاً عن عمل هيئة الوصاية الذي يعمل على أن تكون الاحتياجات والرغبات والأفضليات الفردية أساس جميع حالات الوصاية، عمليات مستمرة.

### الإثنية والدين والمعتقد

34- يحظر قانون العقوبات أشكالاً معينة من التمييز على أساس لون البشرة والأصل القومي أو الإثني من بين أمور أخرى<sup>(32)</sup>. وتم النظر في فرض حظر رسمي على المنظمات العنصرية لكن رفض المشروع عدة مرات. وجرت العادة في النزوح على تجريم أفعال أو إغفالات محددة تتسبب في أذى أو ضرر. ومع ذلك، تم تعديل قانون الإجراءات الجنائية في عام 2021 لتمكين المحاكم من إصدار أوامر تحظر منظمات إجرامية معينة، شريطة استيفاء معايير معينة. وتعد المشاركة في أنشطة منظمة إجرامية محظورة بموجب قانون الإجراءات الجنائية أو تجنيد أعضاء فيها أو دعم أنشطتها بأي طريقة أخرى جريمة جنائية<sup>(33)</sup>.

35- والحرية الدينية منصوص عليها في الدستور. إذ ينص على أن الكنيسة النرويجية هي الكنيسة النرويجية الراسخة في النزوح، وبالتالي ستدعمها الدولة، وأن جميع الطوائف الدينية والعقائدية ستحظى بالدعم على قدم المساواة<sup>(34)</sup>. وينظم هذه المنح قانون الطوائف الدينية والحياتية، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2021. وتتلقى الكنيسة منحة مجمعة من الدولة، بينما يحق للتجمعات المحلية الحصول على منح من البلديات. ويحق للطوائف الدينية والعقائدية الأخرى الحصول على منحة لكل عضو تساوي المنحة التي تحصل عليها الكنيسة لكل عضو.

36- ومنذ عام 2019، عززت الحكومة جهودها<sup>(35)</sup> لمكافحة العنصرية والتمييز من خلال العديد من خطط العمل<sup>(36)</sup>.

37- وفي عام 2023، قدمت الحكومة خطة عمل<sup>(37)</sup> لمكافحة العنصرية والتمييز مع التركيز على الوصول إلى سوق العمل والتقدم فيه<sup>(38)</sup> وعلى الشباب. وبدأت الحكومة العمل على خطة عمل جديدة لمناهضة التمييز والكراهية ضد المسلمين، وخطة عمل جديدة لمكافحة معاداة السامية، وخطة عمل لمكافحة المضايقات والتمييز ضد الصاميين.

38- وفي عام 2021، أنشأت الحكومة خطة منح وطنية بهدف تيسير المبادرات والأنشطة المحلية والإقليمية والوطنية. وستساعد هذه الخطة على تعزيز مناهضة العنصرية وتعزيز التنوع والحوار، بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز المعرفة والوعي بين غالبية السكان بشأن العنصرية والتمييز وخطاب الكراهية<sup>(39)</sup>.

39- ومولت الحكومة ثلاث دراسات استقصائية، في أعوام 2012 و2017 و2022، حول مواقف السكان تجاه الأقليات الإثنية والدينية. وقام المركز النرويجي لدراسات الهولوكوست والأقليات بإجراء هذه الدراسات الاستقصائية. وستجرى أيضاً دراسة رابعة. وتركز الدراسات بشكل خاص على المواقف تجاه اليهود والمسلمين.

40- وفي عام 2020، أطلقت مديرية شؤون الأطفال والشباب والأسرة بوابة معرفية حول المساواة والظروف المعيشية في أوساط الصاميين والأقليات القومية والأشخاص من أصول مهاجرة. وعلى النوايا، تنشر المديرية الإحصاءات والمعارف القائمة على الأبحاث من مصادر مختلفة حول الظروف المعيشية للفئات وحول عدم التمييز<sup>(40)</sup>.

## إدماج المهاجرين<sup>(41)</sup>

41- وتتمثل الأهداف الرئيسية لسياسة الإدماج في النرويج في زيادة مشاركة القوى العاملة، وبناء مجتمعات أقوى، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة الرقابة الاجتماعية السلبية. ومنذ عدة عقود، تستثمر النرويج بكثافة في البيانات والإحصاءات والتحليلات الرسمية لرصد السياسات وتحسينها باستمرار. وقدمت الحكومة كتاباً أبيض حول الإدماج، يتناول الدروس المستفادة من التدفق الكبير الأخير للنازحين من أوكرانيا، ويتابع تقرير اللجنة بشأن إدماج العمال المهاجرين، ويعرض سياسة إدماج منسقة. وفي عام 2021، قُدم قانون جديد للإدماج. ويتمثل أحد أهدافه الرئيسية في ضمان حصول المزيد من اللاجئين على التعليم الرسمي والتدريب اللغوي والدراسات الاجتماعية.

42- وتعمل النرويج على زيادة معدلات التوظيف في أوساط النساء المهاجرات اللاتي يحتجن إلى اكتساب المهارات الأساسية واللاتي لا تشملهن برامج أخرى أو اللاتي يحتجن إلى تدريب فردي. وحصل ما يصل إلى 74 في المائة من المشاركين الذين أكملوا البرنامج في عام 2022 على عمل أو التحقوا بالتعليم بعد إكمال برنامج فرص العمل.

43- وفي عام 2021، أطلقت الحكومة استراتيجية لتعزيز دور المجتمع المدني في تطوير سياسة الإدماج وتنفيذها. وبعد مرور ثلاث سنوات من فترة الاستراتيجية، ازداد إطار العمل للجهود التطوعية في مجال الإدماج بشكل كبير، وازداد النشاط التطوعي وتطوير المعارف وتبادل الخبرات. وتقدم الحكومة منحاً لمنظمات المهاجرين والمنظمات غير الحكومية الأخرى، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، وتدعو المجتمع المدني إلى مؤتمر سنوي بشأن الإدماج.

44- ويمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحصلون على حق اللجوء في النرويج مواصلة عملهم بعد الاستقرار. وفي عام 2022، تم توسيع معايير الإذن بالغياب عن البرنامج التوجيهي الإجمالي للاجئين بهدف السماح للمدافعين عن حقوق الإنسان بالمشاركة في جهود السلام والمصالحة على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك العمل على تعزيز حقوق الإنسان<sup>(42)</sup>.

## ظروف العمل غير المقبولة والجرائم المتعلقة بالعمل

45- تنتهج النرويج سياسة نشطة لزيادة استخدام الوظائف الدائمة بدوام كامل في الحياة العملية، وتعزيز علاقات العمل المنظمة، والمعاقبة على الأنشطة غير القانونية لمواجهة الإغراق الاجتماعي والجرائم المتعلقة بالعمل. وتعمل الحكومة على تطبيق نموذج يحدد المتطلبات الوطنية للممارسات السليمة في جميع المشتريات العامة، بدءاً من قطاعي البناء والتنظيف.

46- وتم إطلاق خطة عمل لمكافحة الإغراق الاجتماعي والجرائم المتعلقة بالعمل في عام 2022، مع وضع خطة عمل منفصلة لمكافحة الإغراق الاجتماعي في قطاع النقل. ويعد تعزيز التعاون بين السلطات العامة، بما في ذلك الاستخدام الفعال للعقوبات، أمراً مهماً. وفي عام 2022، تم إدخال تعديل على قانون العقوبات فيما يتعلق بسرقة الأجور. كما تم منح هيئة تفتيش العمل صلاحية إصدار أمر لرب العمل بدفع الأجور وفقاً للتطبيق العام للاتفاقيات الجماعية في قطاعات معينة. وتهدف الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والمنظمات الطوعية التي تقدم المساعدة للعمال المستضعفين، إلى تحسين المعلومات المقدمة إلى العمال المهاجرين بشأن حقوق العمل ومتابعة التدابير الرامية إلى مساعدة العمال الذين يتعرضون للاستغلال.

## مكافحة الجرائم الجنائية

47- للحصول على معلومات حول تعليم دائرة الشرطة النرويجية، انظر الوثيقة الأساسية المشتركة.

### خطاب الكراهية وجرائم الكراهية الأخرى<sup>(43)</sup>

48- يحظر قانون العقوبات خطاب الكراهية. ويشمل هذا الحكم العبارات التمييزية أو التي تحض على الكراهية على أساس لون بشرة شخص ما أو أصله القومي أو الإثني أو دينه أو موقفه من الحياة أو مليه الجنسي أو هويته الجنسية أو تعبيره الجنساني أو إعاقته<sup>(44)</sup>. وعلاوة على ذلك، يحظر قانون العقوبات التحريض العلني لشخص ما على ارتكاب فعل إجرامي، بما في ذلك التحريض على العنف<sup>(45)</sup>.

49- ووفقاً لتعليمات مدير النيابة العامة، تحظى التحقيقات في جرائم الكراهية، بما في ذلك خطاب الكراهية، بالأولوية لدى الشرطة وسلطات الادعاء العام منذ فترة طويلة<sup>(46)</sup>.

50- وتم إنشاء مركز الاختصاص الوطني المعني بجرائم الكراهية في عام 2021. وكُلفت منطقة شرطة أوسلو بمهام وخصص لها تمويل دائم، ويشمل ذلك تدابير التدريب في مناطق الشرطة. وستتلقى فرق مخصصة التدريب في كل منطقة. وحصل المركز على تمويل زائد في عام 2024. ومن ضمن اختصاصات المركز المساعدة في زيادة الكفاءة في جميع المجالات المتعلقة بجرائم الكراهية، بما في ذلك التحقيق والملاحقة القضائية. ويعد العمل على تحديد جرائم الكراهية وتسجيلها ومقاضاة مرتكبيها في مناطق الشرطة جزءاً مهماً من تدابير تعزيز الكفاءة التي يجري تنفيذها تحت رعاية المركز. وتتحمل سلطات الادعاء مسؤولية ضمان إعطاء الأولوية لهذا النوع من القضايا ومقاضاة مرتكبيها<sup>(47)</sup>. والآن في كلية الشرطة الجامعية يُعَدُّ برنامج الدراسة حول جرائم الكراهية على أساس دائم<sup>(48)</sup>.

51- وزادت الحكومة من دعمها لحركة لا لخطاب الكراهية من خلال المنظمة النرويجية "ستوب هاتبرات" التي أنشأت شبكة وطنية من الشباب والمنظمات التطوعية والبلديات والعاملين في مجال الشباب وغيرهم من المهنيين الذين هم على اتصال بالشباب يوميًا. وتستضيف المنظمة ورش عمل وحلقات دراسية ودورات تدريبية، كما طورت نظاماً لسفراء وقف خطاب الكراهية الذين يساعدون في نشر المعرفة عبر الإنترنت. وفي إطار الجهود الإضافية المبذولة لمكافحة خطاب الكراهية، ستركز الحكومة بشكل خاص على التدابير التي يمكن أن تساعد في مكافحة المضايقات وخطاب الكراهية على الإنترنت<sup>(49)</sup>.

52- وتم إعداد تقرير يستخدم تحليلات البيانات الضخمة لرسم خريطة لمحتوى ومدى انتشار عبارات الكراهية والتمييز ضد المسلمين على وسائل التواصل الاجتماعي. ويُظهر التقرير زيادة في خطاب الكراهية في السنوات العشر الأخيرة، ولكن هناك مجموعة صغيرة فقط وراء معظم الحالات.

53- وأعدت وزارة الحكم المحلي والتنمية الإقليمية دليلاً رقمياً لمنع خطاب الكراهية والمضايقات والتهديدات ضد السياسيين والمرشحين والتصدي لذلك، وهو متاح على الإنترنت<sup>(50)</sup>. وتم نشره قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2021 وتم تحديثه قبل انتخابات المجالس البلدية ومجالس المقاطعات لعام 2023.

### العنف العائلي والاعتصاب<sup>(51)</sup>

54- يُعد منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي أولوية قصوى بالنسبة للحكومة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023 قُدمت خطة تصعيد وطنية جديدة لمكافحة العنف والإساءة ضد الأطفال والعنف العائلي للفترة 2024-2028<sup>(52)</sup>.

55- وستسهم الخطة، التي وضعتها تسع وزارات، في تحقيق وقاية أكثر استهدافاً وتحسين مساعدة وحماية الضحايا وملاحقة الجناة ومعالجتهم بفعالية أكبر. وتحتوي الخطة على قسم منفصل عن العنف وسوء المعاملة في المجتمعات الصامية، تم تطويره بالتعاون الوثيق مع برلمان الصاميين<sup>(53)</sup>. كما ستساعد الخطة في الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقية اسطنبول، التي صدقت عليها النرويج في عام 2017<sup>(54)</sup>.

56- وتعمل الحكومة على إنشاء لجنة وطنية دائمة معنية بجرائم قتل الشريك الحميم، والتي ستقوم بمراجعة جميع الحالات باستمرار. والغرض من ذلك هو التعلم من أوجه القصور ومنع عنف الشريك الحميم الشديد وجرائم قتل الشريك.

57- وفي عام 2023، عينت الحكومة لجنة لدراسة القضايا المتعلقة بمنع الاغتصاب ومقاواة مرتكبيه. ودرست اللجنة كيفية دعم ضحايا الاغتصاب بعد وقوع الجريمة وأثناء عملية التحقيق. وقدمت اللجنة تقريرها في آذار/مارس 2024 وتوصياتها قيد النظر الآن.

58- وفي عام 2021، كلفت وزارة العدل والأمن العام لجنة القانون الجنائي بإجراء مراجعة عامة للأحكام المتعلقة بالجرائم الجنسية في قانون العقوبات واقتراح تعديلات تشريعية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اقترحت اللجنة عدة تعديلات لحماية الاستقلالية الجنسية بشكل أفضل مع ضمان التزام التشريع الجنائي بسيادة القانون. وأوصت اللجنة بتوسيع نطاق الحكم الحالي المتعلق بالاغتصاب بحيث يغطي أيضاً الانخراط في الجماع أو الأنشطة الجنسية المماثلة "مع شخص لا يريد ذلك، ويعبر عن ذلك بالقول أو الفعل". وتنتظر الحكومة في هذه التوصيات بمزيد من التفصيل<sup>(55)</sup>.

### الاتجار بالبشر<sup>(56)</sup>

59- من أجل ضمان اتباع نهج أكثر توحيداً من السلطات المعنية، نشرت وحدة التنسيق لمكافحة الاتجار بالبشر مبادئ توجيهية وطنية في عام 2023 لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر. كما تم إصدار مبادئ توجيهية جديدة بشأن التعاون بين الشرطة وخدمات رعاية الطفل ودائرة الهجرة فيما يتعلق باختفاء الفُصّر غير المصحوبين بذويهم من مراكز اللجوء. وتوجد المبادئ التوجيهية للشرطة بشأن البحث عن الأشخاص المفقودين قيد المراجعة، مع التركيز بشكل خاص على تحسين التحقيقات في حالات اختفاء الفُصّر طالبي اللجوء غير المصحوبين بذويهم<sup>(57)</sup>.

60- ويحتوي قانون رعاية الطفل على حكم لحماية الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر: إصدار أمر طارئ لإيداع الطفل في مؤسسة عندما يكون هناك خطر ينذر بالاتجار بالبشر. ولا يجوز إصدار أمر طارئ إلا عندما يكون ضرورياً لحماية الطفل. وإذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التدابير، يجب على دائرة رعاية الطفل متابعة الأمر الطارئ على الفور بتقديم طلب إلى محكمة رعاية الطفل لإيداعه في مؤسسة عملاً بالقسم 6-6. وإذا لم يتم تقديم هذا الطلب في غضون أسبوعين من تاريخ صدور الأمر، تنتضي صلاحية الأمر الطارئ. ودخل هذا الحكم حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2023.

61- وتهدف وظيفة التوجيه الوطني لحالات القصر ضحايا الاتجار بالبشر في مديرية شؤون الأطفال والشباب والأسرة إلى المساهمة في زيادة كفاءة الخدمات بحيث يتم تحديد المزيد من الضحايا وتلقي المساعدة والحماية.

### التعويض عن جرائم العنف

62- دخل قانون التعويض عن جرائم العنف الجديد حيز التنفيذ في عام 2023. وعملاً بالقانون، يحق للشخص الذي يقع ضحية جريمة جنائية خطيرة، أو لأقرب أقربائه، الحصول على تعويض من الدولة. وكقاعدة عامة، يجب أن تدار دعوى التعويض من قبل المحاكم أثناء الإجراءات الجنائية. وإذا لم تتم إدارة المطالبة بالتعويض من قبل المحاكم، أي بسبب إسقاط الدعوى الجنائية، يمكن للطرف المتضرر أن يتقدم بطلب تعويض من هيئة التعويض عن الأضرار الجنائية. ولا يقع الحكم الجزائي المتعلق بخطاب الكراهية ضمن نطاق هذا المخطط. ومع ذلك، قد يحق للأشخاص الذين يتعرضون لجرائم جنائية خطيرة

بدافع لون البشرة أو الأصل الإثني أو القومي أو الدين أو المعتقد أو الميل الجنسي أو الإعاقة، الحصول على تعويض. وينص حكم منفصل على أنه إذا كان الدافع وراء الجريمة ما ذكر أعلاه، فإنه يعتبر عاملاً مشدداً للعقوبة يجب أخذه في الاعتبار عند إصدار الحكم.

63- وكقاعدة عامة، يحق للطرف المتضرر الحصول على مساعدة قانونية أثناء الإجراءات الجنائية. وإذا لم يتم التعامل مع القضية من قبل المحاكم وتقدم الطرف المتضرر بطلب تعويض، يمكن تغطية نفقات المساعدة القانونية إذا كان نطاق القضية أو تعقيدها يتطلب ذلك. ويمكن لضحايا العنف أيضاً رفع دعوى مدنية ضد الجاني للحصول على تعويض. وفي هذه الدعاوى القضائية، يحق لضحية العنف الحصول على مشورة قانونية مجانية لتقييم الدعوى القضائية، بالإضافة إلى تكاليف مجانية في قضية التعويض ضد الجاني المزعوم<sup>(58)</sup>.

## الحرمان من الحرية

### الاحتجاز لدى الشرطة

64- بموجب القانون النرويجي، يجب نقل الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة إلى سجن عادي في غضون 48 ساعة.

### مؤسسات الطب النفسي

65- وضعت مديرية الصحة إرشادات مهنية بشأن منع استخدام الإكراه في رعاية الصحة النفسية للبالغين، تطبيق على الصعيد الوطني اعتباراً من 1 آذار/مارس 2022. وتهدف هذه الإرشادات إلى أن تكون أداة لاكتساب فهم أكثر اتساقاً لكيفية منع استخدام الإكراه<sup>(59)</sup>.

## السجون

66- شكلت الحكومة لجنة مستقلة لإجراء تقييم للعقوبات الجنائية والحبس الاحتياطي والعقوبات الخاصة بالإيداع في مؤسسات الطب النفسي والإيداع في مؤسسات الرعاية، والتحقيق في كيفية حماية صحة المحتجزين والسجناء، مع التركيز بشكل خاص على اضطرابات الصحة النفسية أو إعاقات النمو، على أفضل وجه أثناء الاحتجاز وتنفيذ العقوبات والعودة إلى المجتمع. واستناداً إلى هذه التقييمات والتقديرية تقدم اللجنة عدداً من التوصيات<sup>(60)</sup>.

67- وتوجد مديرية الصحة في المراحل النهائية من استكمال مراجعة المبادئ التوجيهية الوطنية لتقديم الخدمات الصحية للمحتجزين والسجناء، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من إعاقات نفسية ومشاكل صحية نفسية خطيرة. كما تجري مراجعة خطة الدعم التي تمول جزئياً خدمات الرعاية الصحية للأشخاص المحتجزين. والهدف من ذلك هو تحسين معاملة المحتجزين الأكثر احتياجاً، مثل النساء والأطفال.

68- وتم افتتاح وحدة وطنية للسجناء الذين يعانون من مشاكل صحية عقلية معقدة في سجن إيلاف في أيار/مايو 2023. ويتمتع هذا السجن بمستوى أعلى على صعيد الموظفين، حيث تتعاون الدوائر الصحية وموظفو السجن بشكل وثيق لتحسين ظروف السجناء، وبالتالي تقليل الحبس الانفرادي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أحد عشر فريقاً للأنشطة والموارد، مما ساهم أيضاً في الحد من استخدام الحبس الانفرادي.

69- ومن المقرر أن يبدأ مجلس إدارة جديد للدائرة الإصلاحية عمله في عام 2025. وسيقوم بالإشراف المنهجي والمنتظم بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي عام 2023، قدمت الوزارة ورقة استشارية لجلسة استماع عامة، لمراجعة اللائحة الحالية المتعلقة بالحبس الانفرادي والتدابير

القسرية في الدائرة الإصلاحية. والهدف من ذلك هو الحد من استخدام هذه التدابير بما يتماشى مع توصيات أمانة المظالم البرلمانية<sup>(61)</sup>. انظر المرفق للمزيد من المعلومات<sup>(62)</sup>.

70- وتنتشر مديرية الدائرة الإصلاحية إحصاءات عن الحبس الانفرادي شهرياً وعن الانتحار ومحاولات الانتحار سنوياً.

## اللجوء والهجرة

71- تسعى الحكومة جاهدة من أجل سياسة هجرة يمكن التنبؤ بها ومسؤولة تضمن مراعاة الأصول القانونية في إطار التزامات النرويج الدولية<sup>(63)</sup>. ويتم تقييم جميع طلبات اللجوء بعناية وبشكل فردي. وسيُمنح طالبو اللجوء الذين يتبين أنهم بحاجة إلى حماية دولية حق اللجوء، وفقاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية<sup>(64)</sup>.

## اللجوء والتأثيرات والإقامة

72- يتم تقييم وجهة داخلية بديلة عند معالجة طلب اللجوء. وفي عام 2016، تم إلغاء الشرط "غير معقول". فأصبحت الظروف التي كانت في السابق جزءاً من تقييم ما هو "غير معقول" تؤخذ الآن في الاعتبار عند تقييم الإقامة لأسباب إنسانية قوية. وتحترم النرويج حظر إخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة.

73- وتوضح المبادئ التوجيهية الصادرة في أيلول/سبتمبر 2022 أنه إذا كان الشخص المتقدم بطلب اللجوء يحمل بالفعل تصريح إقامة دائمة أو تصريح إقامة يشكل الأساس لتصريح إقامة دائمة، فإن هذا الأمر مهم عند تقييم ما إذا كان مقدم الطلب بحاجة حقيقية للحماية. وبما أن هذا الشخص لن يعود إلى بلده الأصلي، فمن غير المرجح أن يكون لدى هذا الشخص نفسه خوف له ما يبرره من الاضطهاد أو قد يتعرض لمعاملة غير إنسانية أخرى.

74- ويجوز رفض النظر في طلب الحصول على تصريح إقامة بموجب قانون الهجرة إذا كان مقدم الطلب قد سافر إلى المملكة بعد أن أقام في دولة أو منطقة لم يتعرض فيها المواطن الأجنبي للاضطهاد. ومنذ عام 2015 لم يكن شرطاً أن يكون لدى طالب اللجوء إمكانية الوصول إلى إجراء لطلب اللجوء في البلد الذي أحيل إليه الشخص.

75- وخفضت الحكومة رسوم لم شمل الأسرة<sup>(65)</sup> في عام 2020. ومع ذلك، في عام 2024، تمت زيادة رسوم لم شمل الأسرة، باستثناء لم شمل الأسرة للاجئين، لضمان تحقيق توازن أفضل بين النفقات الفعلية لمعالجة الحالات والرسوم.

76- ويُعتبر الموعد النهائي لتقديم طلب لم شمل الأسرة مع الإعفاء من شرط الإعاشة متوافقاً مع التزاماتنا الدولية. والمعالجة السريعة لجميع حالات الهجرة، بما فيها حالات لم شمل الأسرة، هو أمر نسعى باستمرار لتحسينه<sup>(66)</sup>.

## طالبو اللجوء القصر

77- يحتاج جميع القصر طالبي اللجوء غير المصحوبين بذويهم إلى مستوى من الرعاية والإقامة المصممة لتلبية احتياجاتهم الخاصة. ولدى النرويج نظام استقبال مُعدّل حسب السن. وتم تصميم مرافق الاستقبال المقدمة للقصر غير المصحوبين بذويهم الذين يزيد سنهم عن 15 سنة خصيصاً لتلبية

احتياجات هذه الفئة العمرية. ويتم توفير الإقامة لطالبي اللجوء القصر غير المصحوبين بذويهم ممن هم دون هذه السن في مراكز رعاية مخصصة من قبل دائرة رعاية الطفل.

78- وللاطلاع على إجراءات التعامل مع اختفاء القصر غير المصحوبين بذويهم من مراكز الرعاية ومراكز الاستقبال<sup>(67)</sup>، يُرجى الاطلاع على القسم الخاص بالاتجار بالبشر أعلاه.

79- وفيما يتعلق بالأطفال في عمليات الإعادة القسرية، تم إجراء تعديل تنظيمي طفيف على القانون في عام 2023 فيما يتعلق باحتجاز القصر. فتم تعديل الموعد النهائي الآن إلى "اليوم التالي" للقبض على الطفل، وسيوفر أساساً أفضل للترحيل عندما يتعلق الأمر بالأطفال<sup>(68)</sup>.

## حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

80- يحمي الدستور حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير، بغض النظر عن الشكل أو الوسيلة. ويحظى الحق في التعبير عن الآراء السياسية، بما في ذلك الآراء المتعلقة بحقوق الإنسان، بحماية قوية بشكل خاص<sup>(69)</sup>. وينص الدستور على الحق في الوصول إلى الوثائق العامة والتزام الدولة بتيسير "خطاب عام مفتوح ومستدير". وتدعم السلطات وسائل الإعلام من خلال المنح والإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة لوسائل الإعلام الإخبارية والشؤون الجارية، وتمويل وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية، ووسائل الإعلام الإخبارية الصامية، والابتكار. وفي عام 2020، دخل قانون مسؤولية وسائل الإعلام حيز التنفيذ. وهدف القانون هو دعم دور وسائل الإعلام التي تتحكم في خطها التحريري في الدفاع عن خطاب عام مفتوح ومستدير. ويحدد القانون قواعد واضحة تحكم المسؤولية عن خطاب الكراهية وغيره من المحتويات غير القانونية التي ينشرها المستخدمون على المنصات الإلكترونية المحررة.

81- وتم تقديم لائحة جديدة بشأن الإبلاغ عن المخالفات في مكان العمل في عام 2020. والغرض من ذلك هو حماية الموظفين الذين يبلغون عن القضايا المثيرة للقلق في عملهم.

82- وقدمت لجنة حرية التعبير تقريرها في عام 2022. وتذكر اللجنة أن الوضع الحالي لحرية التعبير في النرويج مواتٍ إلى حد كبير. وتسلط الضوء على بعض مجالات التحسين، أي التحديات التي قد يواجهها الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات عندما يعبرون عن أنفسهم في الأماكن العامة. وتذكر اللجنة أن الخطاب العام المفتوح والمستدير سينقوض إذا تم استبعاد بعض الأصوات ووجهات النظر بشكل منهجي. ويجري حالياً متابعة التقرير من قبل وزارة الثقافة والمساواة بالتعاون مع وزارات أخرى.

83- وهناك أكثر من 100 000 منظمة تطوعية في النرويج. وبلغ إجمالي التمويل العام (على مستوى الدولة) للمنظمات التطوعية أكثر من 14 مليار كرونة نرويجية في عام 2022.

## الانتخابات

84- في 2021، بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية 77,2 في المائة. وتم اعتماد قانون جديد للانتخابات في عام 2023، وسيتم تطبيقه في الانتخابات البرلمانية لعام 2025. وكان أحد الاعتبارات الأساسية هو تحديث اللوائح، سواء من حيث اللغة أو المحتوى، مما يسهل فهمها. وتم اعتماد نظام طعون جديد للانتخابات يفرض متطلبات المراجعة القضائية المستقلة. كما تم اعتماد قواعد تسمح بتعديل إجراءات الانتخابات أو تأجيلها، أو إجراء انتخابات جديدة في حال وقوع حدث استثنائي من المحتمل أن يمنع الناخبين من التصويت. وتتنطبق هذه القواعد على جميع الانتخابات.

## الأطفال والعائلات

### العنف ضد الأطفال

85- تعتبر مكافحة العنف ضد الأطفال أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للحكومة. والهدف الأساسي هو منع تعرض الأطفال للعنف والإيذاء الجنسي داخل المنزل وخارجه، راجع خطة التصعيد التي تم إطلاقها لمكافحة العنف والإيذاء.

86- وستقوم وزارة شؤون الطفل والأسرة بإنشاء لجنة دائمة لمراجعة حالات العنف والإساءة والإهمال الجسيم للأطفال. وستقوم اللجنة بالتحقيق في عمل جميع الدوائر المعنية في الحالات التي تفحص للكشف عن الإخفاقات المنهجية، بهدف تحسين الخدمات ذات الصلة<sup>(70)</sup>.

87- وفيما يتعلق بالعنف العائلي، تقوم الحكومة حالياً بمراجعة قانون مراكز الأزمات الذي يعطي البلديات التزاماً بتوفير خدمات الإيواء للنساء والرجال والأطفال الذين يعانون من العنف في علاقة وثيقة. ومن بين أمور أخرى، تدرس المراجعة كيفية تقديم خدمات مناسبة للنساء اللاتي يتعاطين المخدرات وللفئات الضعيفة الأخرى، وكيفية تحسين خدمات مراكز الأزمات للسكان الصاميين<sup>(71)</sup>.

88- وازداد الوقت الذي يقضيه الأطفال والشباب على الإنترنت بشكل ملحوظ. وصار الاستكشاف الجنسي عبر الإنترنت شائعاً بين الشباب وقد تكون هناك حدود غير واضحة بين الاستكشاف والإساءة. لذا تقوم الحكومة بإعداد كتاب أبيض عن الطفولة الرقمية الآمنة. ويتمثل الهدف الرئيسي في وضع سياسات أكثر شمولاً لتعزيز الاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال والشباب.

### رفاه الطفل<sup>(72)</sup>

89- يعتبر حق الطفل في الحماية ومبدأ مصالح الطفل الفضلى من الاعتبارات الأساسية في عمل خدمات رعاية الطفل<sup>(73)</sup>. ودخل قانون رفاه الطفل الجديد حيز التنفيذ في عام 2023. ويشدد القانون على الجهود الوقائية والتدخل المبكر وتعزيز الحماية القانونية للأطفال والوالدين باعتبارها تسهم في تحسين الأعمال المتعلقة برفاه الطفل. وتنظم الأحكام الشاملة مصالح الطفل الفضلى وحق الطفل في المشاركة والحق في الحياة الأسرية وحق الطفل في الرعاية والحماية. ويجب ألا تكون تدابير رفاه الطفل اقتحامية أكثر من اللازم<sup>(74)</sup>. ويجب مراعاة الخلفية الثقافية واللغوية والدينية للأطفال في جميع أعمال دائرة رفاه الطفل، ويجب حماية الحقوق الخاصة للأطفال الصاميين والسكان الأصليين<sup>(75)</sup>. وتم توضيح الهدف المتمثل في لم شمل الطفل والوالدين بعد صدور أمر الرعاية في القانون، وتعكس القواعد المتعلقة بالاتصال بين الطفل والأسرة هذا المبدأ<sup>(76)</sup>.

90- وتعمل وزارة الطفل والأسرة أيضاً على إصلاح جودة<sup>(77)</sup> رفاه الطفل. ويهدف الإصلاح إلى معالجة العديد من التحديات في هذا القطاع، وستقدم الوزارة مشروع قانون مع كتاب أبيض في ربيع 2025.

### إجراءات الشكاوى الوطنية للأطفال

91- من المهم أن يتمكن الأطفال من الوصول بسهولة إلى إجراءات الشكاوى الوطنية الفعالة. ففي آذار/مارس 2023، أوعز البرلمان إلى الحكومة بضمان خيارات الشكاوى الوطنية للأطفال وتحسين المعلومات للأطفال والشباب فيما يتعلق بحقهم في تقديم الطعون في القضايا الفردية. وقامت الوزارات مؤخراً بتحديد خيارات شكاوى الأطفال في جميع القطاعات. ولتحسين المعلومات المتاحة للأطفال والشباب حول حقهم في تقديم الشكاوى في الحالات الفردية والحقوق الموجودة فيما يخص الشكاوى، تم مؤخراً نشر معلومات حول هذا الأمر في القناة الإعلامية العامة للشباب<sup>(78)</sup>.

## التبني

- 92- يستند قانون التبني إلى مبادئ عدة صكوك في القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. كما أن النرويج طرف في اتفاقية لاهاي لعام 1993 بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على المستوى الدولي. وفي حالات التبني، ينبغي أن تكون مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأسمى.
- 93- وفي السنوات الأخيرة، ظهرت معلومات حول وجود مشاكل خطيرة في عمليات التبني بين البلدان في اتجاه بلدان أخرى، مما دفع عدة بلدان إلى إجراء تحقيقات داخلية. وأطلقت الحكومة تحقيقاتاً مستقلاً في عمليات التبني الدولية. وستقدم لجنة التحقيق تقريرها بحلول نهاية 2025، وستخصص ما إذا كانت السلطات النرويجية وغيرها من الجهات الأخرى قد سيطرت بشكل كافٍ على عمليات التبني التاريخية بين البلدان وتقييم التدابير التطلعية، من بين أمور أخرى. والغرض العام هو الحصول على إجابات حول ما إذا كانت هناك ظروف غير قانونية أو غير أخلاقية فيما يتعلق بعمليات التبني الأجنبية في اتجاه النرويج.

## خدمات المشورة الأسرية

- 94- الاستشارات الأسرية هي خدمة متخصصة ومجانية تركز على القضايا المتعلقة بالأسرة، ولا تتطلب إحالة<sup>(79)</sup>. والهدف هو أن تقدم البلديات الدعم الوالدي القائم على الأدلة، وأن يتم تعزيز التعاون بين مختلف الخدمات. وتدير مديرية شؤون الأطفال والشباب والأسرة برنامج منح لمبادرات الدعم الوالدي. والهدف من البرنامج هو تمكين الوالدين في دورهم الوالدي حتى يتمكنوا من توفير الرعاية الجيدة لأطفالهم ومنع العنف أو سوء المعاملة أو الإهمال<sup>(80)</sup>.

## الجنسية للأطفال عديمي الجنسية

- 95- تسعى الحكومة إلى منع حالات انعدام الجنسية وفقاً لالتزامات النرويج الدولية. وفي عام 2016، أصدرت وزارة العدل والأمن العام تعليمات لضمان معالجة طلبات الحصول على الجنسية من الأشخاص عديمي الجنسية وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة، بحيث لا يبقى أي طفل يولد في النرويج عديم الجنسية. وستقوم وزارة العمل والإدماج الاجتماعي الآن بمراجعة قانون الجنسية. وفي هذا السياق، ستنتظر الوزارة في ما إذا كان ينبغي إدراج تعريف لحالة انعدام الجنسية على النحو الذي أوصت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين<sup>(81)</sup>.

## العمل والضمان الاجتماعي والمستوى المعيشي اللائق

- 96- يتم ضمان مستوى معيشي لائق من خلال درجة عالية من العمالة وانخفاض نسبي في عدم المساواة، ودولة رفاهية ذات درجة عالية من الخدمات والمزايا العامة المجانية أو منخفضة التكلفة، ومستوى جيد من الإسكان. وينص نظام التأمين الوطني في النرويج على تمكين الأشخاص غير القادرين على العمل بسبب السن أو المرض أو الإصابة أو الوضع العائلي من الحصول على دخل. وتقدم البلديات المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك الدعم المالي بعد إجراء تقييم فردي على أساس مستويات إرشادية محددة على المستوى الوطني، لضمان مستوى معيشي لائق. ويشكل هذا الدعم القائم على الاحتياجات شبكة أمان وهو متاح لجميع المقيمين الشرعيين في النرويج الذين لا يملكون بعد استفاد فرص الدخل الأخرى ما يكفي من الأموال لتغطية احتياجاتهم الأساسية.

97- ويجب أن تكون الخدمات الاجتماعية والمزايا المقدمة من إدارة العمل والرعاية الاجتماعية النرويجية (Nav) متاحة لكل من يحتاج إليها، بغض النظر عن إمكانية الوصول والمعرفة الرقمية. والبلدية والمكتب المحلي لإدارة العمل والرعاية الاجتماعية هما اللذان يحددان مدى توفرها، وكيفية ترتيب ساعات العمل والمواعيد. ونفذت إدارة العمل تدابير لتحسين توافر الخدمات والمزايا وتحسين حوارها مع المستخدمين.

#### الإسكان<sup>(82)</sup>

98- يُطلب من البلديات إيجاد سكن مؤقت مناسب للأشخاص الذين لا يستطيعون إيجاد سكن بأنفسهم. ويتوقف ما يعتبر مناسباً على الظروف الاجتماعية السائدة والمعايير الحالية للممارسة الجيدة في الخدمات الاجتماعية. ويُطلب من البلديات تقديم مساعدة مكيفة بشكل فردي للمحرومين في سوق الإسكان. ويُطلب من البلديات أيضاً الاحتفاظ بنظرة عامة على الحاجة إلى المساكن العادية والمكيفة لفائدة المحرومين في سوق الإسكان. وتتوفر خطط القروض والمنح لإعطاء المحرومين في سوق الإسكان فرصاً أفضل للحصول على سكن، بغض النظر عن الخلفية الإثنية.

#### فقر الأطفال

99- إن عدم وجود عمل منتظم للوالدين هو أهم أسباب الفقر بين الأسر في النرويج. ففي الفترة 2020-2022، بلغت نسبة الأطفال الذين ينشأون في أسر ذات مستوى دخل منخفض باستمرار، أي أقل من 60 في المائة من متوسط الدخل، 10,6 في المائة، مقارنة بنسبة 6,7 في المائة في الفترة 2003-2005. ويعد أطفال الوالدين المهاجرين، والوالدين ذوي المشاركة المنخفضة في سوق العمل، وأطفال الأسر وحيدة الوالد الأكثر عرضة للخطر. وكانت الزيادة في عدد الأطفال الذين ينشأون في أسر منخفضة الدخل باستمرار مرتفعة بشكل خاص بين الأسر ذات الأصول المهاجرة، حيث جاء العديد منهم إلى النرويج كلاجئين، انظر إدماج المهاجرين أعلاه. وتعتبر التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة الوالدين في سوق العمل أكثر الطرق فعالية لمكافحة فقر الأطفال.

100- وبالنسبة للأطفال دون سن 18 سنة، يحصل الوالدان على إعانة شهرية شاملة مغفأة من الضرائب وغير خاضعة لاختبار الدخل، وهي مهمة بشكل خاص لدعم الأطفال والأسر التي تعيش في فقر. ويحق للوالدين الوحيدين الحصول على المزيد من بدل إعالة الطفل. وفي 2023-2024 زادت استحقاقات إعالة الأطفال. وتم تخفيض الحد الأقصى لرسوم رياض الأطفال، كما يتم تقديم ساعات أساسية مجانية للأسر ذات الدخل المنخفض. وتمت زيادة برنامج المنح الوطنية لإشراك الأطفال والشباب في الأنشطة الترفيهية وأنشطة العطلات والوظائف بدوام جزئي والوظائف الصيفية، ولتحسين الالتحاق بالمدارس الثانوية، بمبلغ 231 مليون كرونة نرويجية. وتُقدّم قروض المشاريع الناشئة البلدية للأسر ذات الدخل المنخفض غير المؤهلة للحصول على قرض عقاري من مصرف عادي، وقد يحق للأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها نفقات سكن مرتفعة الحصول على بدل سكن ممول من الحكومة<sup>(83)</sup>.

101- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدمت لجنة خبراء معنية بأطفال الأسر الفقيرة توصياتها إلى الحكومة. وتوجد الاستراتيجية الحالية<sup>(84)</sup> الخاصة بأطفال الأسر ذات الدخل المنخفض قيد التجديد في عام 2024. وفي عام 2025، ستقدم الحكومة كتاباً أبيض عن المساواة الاجتماعية والحراك الاجتماعي بين الأطفال والشباب.

## الصحة العقلية

102- وفي حزيران/يونيه 2023، قدمت الحكومة خطة تصعيدية جديدة للصحة النفسية (2023-2033) تتضمن ثلاثة مجالات تركيز: تعزيز الصحة النفسية الجيدة والعمل الوقائي في مجال الصحة النفسية، وخدمات عالية الجودة يسهل على الجميع الوصول إليها، وخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الشديدة والمعقدة.

103- ويتمثل أحد أهداف الخطة في الحد من مشاكل الصحة النفسية التي يبلغ عنها الأطفال والشباب بأنفسهم بنسبة 25 في المائة. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من المعرفة حول الأسباب الكامنة وراء ذلك، بالإضافة إلى زيادة وتحسين الوصول إلى خدمات الحد الأدنى في البلديات.

104- وقامت لجنة خبراء عينتها الحكومة بالتحقيق في الظروف المحيطة بعدم الموافقة على استخدام الإكراه في رعاية الصحة النفسية. وستقوم الحكومة بتقييم الحاجة إلى إجراء تغييرات في التشريعات المتعلقة بالإكراه في ضوء تقرير اللجنة، بهدف الترويج لمشروع قانون. وطلب من مديرية الصحة النظر في كيفية إدخال ترتيب لدعم اتخاذ القرار للمرضى في مجال الرعاية الصحية النفسية في الخدمات<sup>(85)</sup>.

105- وستقدم ورقة بيضاء بشأن المؤثرات العقلية<sup>(86)</sup> في عام 2024.

## الحق في التعليم

106- يمنح قانون التعليم جميع الأطفال الحق والالتزام في التعليم الابتدائي المجاني، والحق في التعليم الثانوي المجاني لجميع الشباب الذين أكملوا التعليم الابتدائي، أو ما يعادله عندما يُحتمل بقاءهم في النرويج لمدة تزيد عن 3 أشهر. ودخل قانون التعليم الجديد حيز التنفيذ في 1 آب/أغسطس 2024.

107- ويقع على عاتق كل من البلديات وبلديات المقاطعات واجب ضمان حصول التلاميذ على تعليم مكثف، بحيث يحصلون على نتيجة مرضية من تدريبهم وتعليمهم بغض النظر عن مستواهم الوظيفي ويكونون قادرين على الاستفادة من قدراتهم وتطويرها. وللحق في التكيف الفردي ثلاثة أبعاد: التعليم المصمم خصيصاً لكل فرد، والمساعدة الشخصية، والتكيف المادي والمساعدات التقنية<sup>(87)</sup>.

108- وتم توسيع نطاق الحق في المرحلة العليا من التعليم الثانوي للمراهقين والبالغين في القانون الجديد، بحيث ينطبق على تحقيق الكفاءة الدراسية أو المهنية، بغض النظر عن المدة التي يحتاجها الفرد لإكمال التعليم. ولا يوجد شرط للكفاءة اللغوية للنرويجية عند القبول في المرحلة العليا من التعليم الثانوي، ولكن يجب أن يكون لدى المتقدم إقامة قانونية في النرويج. ويحق للمراهقين الذين يقيمون بشكل قانوني في البلد أثناء انتظارهم للبت في طلبهم للحصول على تصريح الإقامة، الحصول على التعليم الثانوي عندما يكون عمرهم أقل من 18 عاماً ويُحتمل بقاءهم في النرويج لأكثر من ثلاثة أشهر. ويحق للمراهقين إكمال السنة الدراسية التي تبدأ في العام الذي يبلغون فيه 18 سنة من العمر. ولا يحق للبالغين الذين يقيمون بشكل قانوني في البلد أثناء انتظارهم للبت في طلبهم للحصول على تصريح إقامة أن يتابعوا المرحلة العليا من التعليم الثانوي. كما يتضمن القانون الجديد الحق في التعليم المكثف خصيصاً باللغة النرويجية للشباب، وقد تم توسيع نطاقه ليشمل البالغين لأول مرة.

109- وبالنسبة للذين رُفض طلبهم للحصول على تصريح الإقامة، يسري الحق في متابعة المرحلة العليا من التعليم الثانوي حتى تاريخ صدور القرار النهائي<sup>(88)</sup>.

110- وتم النص على مبدأ مصالح الطفل الفضلى في قسم منفصل للتأكيد على أن ذلك ينطبق على جميع الإجراءات والقرارات بموجب القانون. وهناك أيضاً حكم قانوني منفصل ينص على حق

التلميذ في المشاركة في كل ما يخصه والتعبير عن نفسه بحرية وفي الاستماع إلى آرائه، وعلى وجوب وزن آراء التلميذ بالتناسب مع سنه ونضجه. والقواعد المقابلة منصوص عليها في نفس الوقت في قانون المدارس الخاصة<sup>(89)</sup>.

111- ويتضمن منهج الدراسات الاجتماعية حقوق الإنسان في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والثانوي<sup>(90)</sup>. وعند إكمال السنة الثانية، يُتوقع من الأطفال أن يكونوا قادرين على استكشاف وإعطاء أمثلة على كيفية تأثير الأطفال على القرارات والتعاون في العمليات الديمقراطية. وبعد السنة السابعة، من المتوقع أن يكونوا قادرين على مناقشة معنى المساواة وتكافؤ الفرص بالنسبة للديمقراطية، ووضع مقترحات لكيفية مواجهة التحيز والعنصرية والتمييز.

112- وانخفضت معدلات التسرب من المرحلة العليا من التعليم الثانوي بشكل مطرد على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك خلال فترة الجائحة. نظراً لأن التعليم الابتدائي والإعدادي إلزامي، فإن جميع الطلاب تقريباً يكملون هذه المراحل من تعليمهم. ذلك أن 80 في المائة من النرويجيين المولودين لآباء مهاجرين و65 في المائة من المهاجرين أكملوا المرحلة الثانوية العليا في غضون خمس/ست سنوات مقارنة بـ 83 في المائة من طلاب الأغلبية<sup>(91)</sup>.

### التوزيع الجنساني

113- تُظهر أرقام طلبات الالتحاق بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي للعام الدراسي 2023-2024 أن المزيد من الفتيات يتقدمن للالتحاق ببرامج التعليم الإعدادي بينما يتقدم المزيد من الفتيان للالتحاق ببرامج التعليم المهني. ويختل التوزيع الجنساني في سبعة برامج مهنية من أصل عشرة، في حين أن هناك توازناً أكبر بين الجنسين في برامج الإعداد للدراسة. وازداد عدد المتقدمين للمواد المهنية بشكل عام في السنوات الأخيرة؛ إذ لدى ما يقرب من نصف المتقدمين الآن برنامج تعليم مهني كخيار أول.

114- ويتمثل التحدي الرئيسي في التعليم العالي في كون العديد من النساء والرجال يتقدمون لمجالات دراسية مختلفة، مما يؤدي إلى مزيد من الدراسات التي تكشف عن اختلال التوازن الجنساني. ويهيمن الرجال في الرياضة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدراسات التكنولوجية، بينما تشكل النساء الأغلبية في الدراسات الصحية والاجتماعية، ودراسات المعلمين، والقانون، ودراسات اللغات. ونجد توازناً جنسياً أكثر بين المتقدمين الذين يبدأون الدراسة في مجالات العلوم والتاريخ والمواد الاقتصادية الإدارية<sup>(92)</sup>.

### الشعوب الأصلية والأقليات القومية

115- في عام 2017، أنشأ البرلمان لجنة الحقيقة والمصالحة للتحقيق في سياسة الاستيعاب النرويجية والمظالم التي ارتكبت ضد الصاميين والفنلنديين الكفين/النرويجيين. وقررت اللجنة في وقت لاحق إدراج فنلندي الغابات في اختصاصها. وشارك في عمل اللجنة برلمان الصاميين ومنظمة الفنلنديين الكفين/النرويجيين وفنلندي الغابات. وقدمت اللجنة تقريرها إلى البرلمان في حزيران/يونيه 2023. وسينتهي البرلمان من النظر في التقرير في خريف عام 2024.

116- وأقر البرلمان قانوناً يتعلق باللغة في عام 2022 لتعزيز اللغة النرويجية وتأمينها كلغة كاملة. ويحمي القانون أيضاً وضع اللغات الصامية والكفين والرومانية ولغة الإشارة النرويجية.

117- وتهدف سياسة النرويج الثقافية إلى دعم وتيسير حماية وتنشيط ثقافات الأقليات وتوسيع نطاق ومدى ثقافتها في المجتمع والسرد التاريخي. وتشدد الحكومة على ضمان وتعزيز عمل المؤسسات الثقافية الخاصة بالصاميين والأقليات القومية والفاعلين الثقافيين التابعين لها<sup>(93)</sup>.

### الشعوب الأصلية

118- تم تدوين القواعد المتعلقة بالمشاورات مع مصالح الصاميين في قانون الصاميين ودخلت حيز التنفيذ في تموز/يوليه 2021. وهي إلى حد كبير استمرار لإجراءات المشاورات وتطبيق على سلطات الحكومة المركزية والمقاطعات والبلديات، وعلى الكيانات القانونية الخاصة عند ممارسة السلطة نيابة عن الدولة<sup>(94)</sup>.

119- وينطبق الحق في إجراء مشاورات مبكرة على برلمان الصاميين وغيرهم من ممثلي مصالح الصاميين في المسائل المتعلقة بالتشريعات واللوائح والقرارات أو التدابير الأخرى التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على مصالح الصاميين<sup>(95)</sup>.

120- ويتمتع الشعب الصامي بحقوق الوصول إلى الموارد الطبيعية في مناطق الصاميين. والامتثال للقانون الدولي أمر بالغ الأهمية عند منح تراخيص إنتاج ونقل الكهرباء في المناطق الصامية التقليدية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، قدمت الحكومة عدة تدابير جديدة للتخفيف من حدة النزاعات على الأراضي مع مجتمعات رعي الرنة عند تطوير الطاقة المتجددة.

121- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، وجدت المحكمة العليا أن قرارات الترخيص وتصاريح المصادرة لتطوير طاقة الرياح في فوسن تنتهك المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مما ينتهك قدرة رعاة الرنة الصاميين على ممارسة ثقافتهم. وبدأت الحكومة في وقت لاحق عملية وساطة أدت إلى اتفاق بين الطرفين، في كانون الأول/ديسمبر 2023 وفي آذار/مارس 2024، على التوالي.

122- وستجري الحكومة مراجعة شاملة لقانون تربية الرنة لعام 2007، وستستشاور مع برلمان الصاميين ورابطة رعاة الرنة الصاميين في النرويج. والهدف هو تقديم مقترح تشريعي إلى البرلمان خلال ربيع عام 2025.

123- وهناك حوار وثيق مع برلمان الصاميين وأصحاب الحقوق المحليين من السكان الأصليين فيما يتعلق بشروط صيد سمك السلمون الصامي التقليدي. وفي مناطق الصيد غير المستدام في مناطق الصاميين، حافظت الحكومة على مصايد محدودة لصيد سمك السلمون الصامي من خلال فرض قيود أكثر صرامة على فئات الصيد الأخرى. وفي المنطقة التي يحظر فيها صيد سمك السلمون بالكامل، تمول الحكومة مشاريع تهدف إلى نقل المعارف حول الصيد التقليدي لسمك السلمون الصامي إلى الجيل القادم<sup>(96)</sup>.

124- ووفقاً لقانون فينمارك، تقوم لجنة فينمارك حالياً بتعيين حقوق استخدام وملكية الأراضي في مقاطعة فينمارك بناءً على القانون الوطني المعمول به. وتقوم اللجنة بتقييم المطالبات المتعلقة بالحقوق الجماعية أو الفردية في مناطق الصيد في مناطق البحر والمضايق البحرية في فينمارك عندما يطلب ذلك شخص له مصلحة قانونية في التوضيح. وتتعلق تقييمات اللجنة أيضاً بحقوق الصاميين في صيد الأسماك ورعي الرنة. ويمكن أن تشكل الاستنتاجات أساساً لإضفاء الطابع الرسمي على حقوق الاستخدام والملكية ورسم الخرائط وبالتالي يساهم ذلك في ضمان الاعتراف القانوني بحقوق الصاميين.

125- ولم تقرر الحكومة بعد كيفية متابعة اقتراح لجنة حقوق الصاميين بشأن رسم خرائط الحقوق جنوب فينمارك<sup>(97)</sup>.

126- وفي عام 2018، أجرت الحكومة تقييماً لقانون المعادن ونظرت في المسائل المتعلقة بالصاميين كمتابعة للتقييم الأولي. وفي عام 2022، اقترحت لجنة مستقلة إجراء تحديث كبير للقانون. ومن بين أمور أخرى، اقترحت اللجنة أن اللوائح الحالية المتعلقة بالأنشطة المعدنية في المقاطعة التي يعيش فيها معظم الصاميين، أي اللوائح المتعلقة بالتشاور مع أصحاب المصلحة الصاميين وآليات تقاسم المنافع، ينبغي أن تنطبق على جميع مناطق الصاميين التقليدية<sup>(98)</sup>. وتقوم الحكومة بتقييم التوصيات من خلال مراجعة قانون المعادن واقتراح تغييرات في التشريعات، وستقوم وزارة التجارة والصناعة والثروة السمكية بالتشاور مع برلمان الصاميين وأصحاب المصلحة الصاميين.

127- وفيما يتعلق بالإصلاح الإقليمي ونقل السلطة والمهام في مجال البيئة الثقافية إلى مجالس المقاطعات، تم نقل السلطة والمهام أيضاً إلى برلمان الصاميين لمواقع التراث الثقافي الصامي، ودخل ذلك حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2020.

128- وفي عام 2022، عيّنت الحكومة لجنة تشريعية لبحث واقتراح قانون جديد للبيئة الثقافية لحماية البيئة الثقافية الصامية والبيئة الثقافية للأقليات القومية وفقاً لالتزامات النرويج الدولية. وسيقدم التقرير بحلول 1 شباط/فبراير 2025.

129- وقدمت وزارة الحكم المحلي والتنمية الإقليمية مشروع قانون إلى البرلمان في عام 2023، يطبق أحكاماً قانونية جديدة لاستخدام اللغات الصامية. ودخل القانون حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2024. وقد استشارت الوزارة مع برلمان الصاميين بشأن مشروع القانون وأدخلت تغييرات بناءً على مدخلاتهم. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمشروع القانون في تكييف القواعد مع وضع اللغة الصامية في البلديات المختلفة والمساعدة في ضمان تقدم المزيد من البلديات بطلبات لدمج اللغة الصامية في المنطقة الإدارية<sup>(99)</sup>.

130- وفي عام 2023، قدمت الحكومة كتاباً أبيض عن لغة الصاميين وثقافتهم وحياتهم الاجتماعية<sup>(100)</sup>. وستقوم الحكومة بمتابعة التقرير بالتعاون مع برلمان الصاميين<sup>(101)</sup>. وتم توسيع نطاق الحق في التدريب على اللغة الصامية في المرحلة الثانوية العليا لينطبق أيضاً على التلاميذ غير الصاميين الذين تلقوا تدريباً على اللغة الصامية أو الذين تعلموا اللغة الصامية في المدرسة الابتدائية.

## الأقليات القومية

131- يصف الكتاب الأبيض<sup>(102)</sup> بشأن الأقليات القومية في النرويج السياسة الأخيرة المتعلقة بالأقليات القومية وكيف تخطط الحكومة لمواصلة تطوير السياسة لتعزيز لغات الأقليات وثقافتها وأوضاعها. وقدمت منظمات الأقليات القومية مدخلات في جزء التقرير الذي يصف الوضع الحالي للأقليات.

132- وتدير بعثة تشورتش سيتي مركز رومانو كير - لموارد وثقافة الروما، الذي تأسس في عام 2018 بالحوار مع أقلية الروما. ويشارك الروما في القرارات المتعلقة بالمركز<sup>(103)</sup>.

133- تقوم وزارة الحكم المحلي والتنمية الإقليمية بتمويل برنامج التوجيه المدرسي<sup>(104)</sup> في مدينة أوسلو الذي يهدف إلى تحسين نتائج التعلم وتقليل الغياب وزيادة فرص التلاميذ من أصول الروما في إكمال التعليم الابتدائي والإعدادي.

134- وفي عام 2018، قدمت الحكومة خطة مستهدفة لمواصلة الجهود المبذولة من أجل لغة الكفين في عام 2022، والتي تم تقييمها في عام 2022 في حوار مع مجموعة مرجعية تتألف من ممثلين عن منظمات ومؤسسات الكفين وجامعة القطب الشمالي في النرويج<sup>(105)</sup>.

- 135- وكجزء من قائمة الحماية التمثيلية للإدارة البيئية الثقافية، لوحظ أن التراث الثقافي المرتبط بالأقليات القومية ممثل تمثيلاً ناقصاً. فأنشأت مديرية التراث الثقافي مشروع الأقليات لسد هذا النقص في التمثيل. وتساهم الأقليات المختلفة نفسها في تحديد المعالم الثقافية المهمة بالنسبة لها والتي تمثل تاريخها وثقافتها.
- 136- ولدى النرويج خطط عمل لمكافحة معاداة السامية منذ عام 2016. وتشكل الخطة الحالية<sup>(106)</sup>، التي لم تتغير إلى حد كبير في عام 2024، أساساً لجهود متأسكة ومنهجية لمكافحة المضايقات التي يتعرض لها اليهود ومكافحة معاداة السامية. وقررت الحكومة وضع خطة عمل جديدة وهي الآن في حوار مع الأقلية اليهودية. وسيتم إطلاق الخطة في عام 2024.

### حقوق الإنسان في السياسة الخارجية والسياسة الإنمائية النرويجية

- 137- في ظروف معينة، يسمح قانون العقوبات النرويجي بممارسة الولاية القضائية العالمية في القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية. وقد تم إنشاء قسم خاص في الشرطة الوطنية (KRIPOS) والهيئة الوطنية لمحاكمة مرتكبي الجرائم المنظمة والجرائم الخطيرة الأخرى للتحقيق في هذه القضايا ومقاضاة مرتكبيها. وتشير هذه التدابير، إلى جانب تصديق النرويج على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام 2000، وما تلاه من إدراج جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في قانون العقوبات، إلى رغبة النرويج في دعم القانون الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة.
- 138- ويلتزم التعاون الإنمائي النرويجي بتعزيز حقوق الإنسان على مستوى العالم. وتدعم النرويج تعزيز حقوق الإنسان في تعاوننا الإنمائي من خلال نهج مزدوج المسار، بدعم العديد من الجهود المستهدفة في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى استخدام نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع مراحل تعاوننا الإنمائي<sup>(107)</sup>.
- 139- وفي الوقت الذي نحافظ فيه على نهج واسع لحقوق الإنسان في تعاوننا الإنمائي، فإننا نركز بشكل خاص على المدافعين عن حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحرية الدين أو المعتقد، وحقوق العمال والحقوق الثقافية. ولا يزال تعزيز حقوق المرأة والمساواة الجنسانية من الأولويات، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وعلاوة على ذلك، نركز على إدماج وتمكين الفئات التي تعاني من أوضاع هشّة، منها فئة الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والشباب، وكذلك مجتمع الميم الموسع<sup>(108)</sup>.
- 140- وتتعاون النرويج مع شركاء متعددي الأطراف وكذلك مع شركاء من المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الوطنية والدولية. والمسؤولية الإشرافية المحلية والتوطين والاستدامة كلها أبعاد مهمة لتعاوننا الإنمائي<sup>(109)</sup>.

### حقوق الإنسان وقطاع الأعمال

- 141- تشدد الحكومة النرويجية على السلوك المسؤول في مجال الأعمال وتتوقع من جميع الشركات النرويجية أن تدير أعمالها وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالنسبة للمؤسسات الكبيرة، أصبح هذا التوقع التزاماً قانونياً من خلال قانون الشفافية النرويجي الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2022 والذي يهدف إلى تعزيز احترام المؤسسات لحقوق الإنسان وظروف العمل اللائقة فيما يتعلق بإنتاج السلع وتقديم الخدمات. كما يهدف إلى ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية معالجة الشركات للأثار السلبية على حقوق الإنسان وظروف العمل اللائقة.

142- وينطبق القانون على الشركات الكبيرة المقيمة في النرويج، والشركات الأجنبية التي تقدم السلع والخدمات في النرويج أو خارجها وتدفع الضرائب للنرويج. وبالمثل، يتأثر العديد من الشركات الصغيرة بشكل غير مباشر، على سبيل المثال من خلال المشاركة في سلاسل التوريد. ومن واجب الشركات الخاضعة للتطبيق بذل العناية الواجبة وفقاً للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات ونشر تقارير العناية الواجبة السنوية وإتاحتها للجمهور. وتقدم هيئة المستهلكين في النرويج المشورة والتوجيه للمؤسسات وتراقب الامتثال. ويجوز لهيئة المستهلكين التصدي لعدم امتثال حظر أو أمر أو إنفاذ عقوبة أو مخالفة.

143- وتشترك النرويج بنشاط في المبادرات العالمية التي تعزز الممارسات التجارية الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية، مثل الاتفاق العالمي. ففي عام 2023، ساهمت النرويج بنشاط في تحديث المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول للمؤسسات المتعددة الجنسيات، ودعمت زيادة حماية الفئات المعرضة للخطر فيما يتعلق بسلوك الشركات، من بين أمور أخرى. ومنذ إطلاق نقطة الاتصال الوطنية النرويجية للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2011، تعاملت مع العديد من الحالات الملموسة، مما يضمن المساءلة والشفافية في عمليات الشركات للحد من التأثير السلبي لأنشطة الأعمال على الناس والكوكب والمجتمع. وهذا يدل على التزام النرويج بتعزيز السلوك التجاري المسؤول لحماية حقوق الإنسان<sup>(110)</sup>.

144- ويجب أن يكون صندوق الثروة السيادية النرويجي، وهو صندوق التقاعد الحكومي العالمي، مستثمراً مسؤولاً في إطار دوره كمستثمر مالي بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن بمستوى مقبول من المخاطر. وتشكل الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة جزءاً لا يتجزأ من إدارة الصندوق.

145- ويساهم مدير الصندوق، وهو المصرف المركزي النرويجي، في تعزيز الحوكمة الرشيدة للشركات ومبادئ السلوك المسؤول في مجال الأعمال والمعايير الدولية، كما يعد وثائق توقعات بشأن مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك تغير المناخ وحقوق الإنسان وحقوق الطفل. وتعتبر هذه الوثائق عن التوقعات الموجهة إلى مجالس إدارة الشركات وتستخدم من بين أمور أخرى في الحوار مع الشركات التي يستثمر فيها الصندوق.

146- ويبذل المصرف النرويجي العناية الواجبة المستمرة في الموضوعات البيئية والاجتماعية مثل حقوق الإنسان. وفي حالات محددة، قد يتم النظر في الشركات التي تم تحديدها على أنها تسيء إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل منهجي، والتي فشل التعامل معها أو من غير المرجح أن تتجح في ذلك، من أجل تصفية الاستثمارات على أساس المخاطر. وإجمالاً، خرج الصندوق من الاستثمار في 123 شركة على أساس مخاطر حقوق الإنسان والطفل في الفترة 2012-2023.

147- ويستبعد الصندوق أيضاً الشركات التي تنتهك منتجاتها أو أنماط سلوكها المعايير الأخلاقية الأساسية بناءً على المبادئ التوجيهية لمراقبة واستبعاد الشركات من الصندوق النرويجي العالمي، التي أعدتها وزارة المالية. ولمزيد من التفاصيل، انظر المرفق.

## سادساً - القضايا المستجدة

### حقوق الإنسان وتغير المناخ

148- قد يؤثر تغير المناخ وعواقب الانبعاثات البشرية المنشأ لغازات الاحتباس الحراري، فضلاً عن فقدان التنوع البيولوجي والتلوث، على ظروف أعمال مختلف حقوق الإنسان الثابتة والتمتع بها. وقد أكدت

الدول في مناسبات عديدة على التآزر بين حماية البيئة وحقوق الإنسان. وشاركت النرويج في رعاية قرار مجلس حقوق الإنسان 13/48 وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 300/76 الذي يعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة كحق من حقوق الإنسان، مع التأكيد على أن الاعتراف من خلال هذه القرارات هو اعتراف سياسي وبالتالي ليس له أثر قانوني.

149- والنرويج طرف في اتفاق باريس، وهي ملتزمة تماماً بخفض الانبعاثات الوطنية والمساهمة في تحقيق الهدف العالمي طويل الأجل الوارد في المادة 2 من الاتفاق والمتمثل في إبقاء ارتفاع درجة الحرارة العالمية هذا القرن أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ومتابعة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية. وتنتهج النرويج سياسة مناخية نشطة وشاملة لتحقيق هذا الهدف، من بين أمور أخرى من خلال وضع أهداف مناخية قانونية على مستوى الاقتصاد ككل للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

150- والنرويج طرف في اتفاقية التنوع البيولوجي واعتمدت قانون تنوع الطبيعة في عام 2009. وينص إطار عمل كورنمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي على أن تنفيذه يجب أن يتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. وتنتظر النرويج في متابعته، بما في ذلك كيفية تعزيز الحماية والحفظ.

151- وبالإضافة إلى ذلك، فإن النرويج طرف في الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وكانت من بين المبادرين بالمفاوضات الجارية بشأن معاهدة عالمية للبلاستيك، وأطلقت وشاركت في رئاسة تحالف الطموح العالي لإنهاء التلوث البلاستيكي مع رواندا وعدة بلدان أخرى.

152- وكانت النرويج أحد الأطراف الـ 32 في قضية دوارتي أغوستينييو وآخرين المتعلقة بالمناخ أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وأعلنت المحكمة عدم مقبولية القضية في 9 نيسان/أبريل 2024، لأن مقدمي الطلبات كانوا مشمولين فقط بالولاية القضائية الإقليمية للبرتغال، ولم يستنفدوا سبل الانتصاف المحلية في البرتغال، ولم يكن لديهم صفة الضحية كما هو مطلوب بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وباعتبارنا طرفاً في الاتفاقية، فإننا ننظر حالياً في الآثار المترتبة على حكم المحكمة ضد سويسرا في نفس التاريخ.

153- وتهدف النرويج إلى تحقيق درجة عالية من الشفافية والمشاركة الواسعة في وضع السياسات البيئية وتنفيذ اللوائح البيئية. ولدى السلطات البيئية النرويجية تقليد عريق في إشراك المجتمع المدني في صنع السياسات البيئية. وأدرجت النرويج تقييماً أجراه المجتمع المدني للتقدم المحرز على المستوى الوطني في أهداف التنمية المستدامة، في استعراضها الوطني الطوعي أمام الأمم المتحدة في عام 2021.

154- ولدى النرويج أيضاً قانون المعلومات البيئية، والغرض منه هو ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية، وبالتالي تسهيل مساهمة الأفراد في حماية البيئة، وحماية أنفسهم من الإضرار بالصحة والأضرار البيئية، والتأثير على صانعي القرار العام والخاص في المسائل البيئية. وتعمل الحكومة على وضع استراتيجية مناخية للفترة حتى عام 2035. وفي إطار هذه العملية، عُقدت اجتماعات حوار إقليمية في جميع أنحاء البلد. كما سيعقد اجتماع في برلمان الصاميين حول أفضل السبل لتجسيد وضمّان حقوق الشعوب الأصلية في السياسات والتدابير المناخية. ويجري التخطيط أيضاً لعقد اجتماعات حوار هادفة لضمّان المشاركة في تدابير محددة. وستهدف استراتيجية المناخ لعام 2035 أيضاً إلى أن تكون في متناول الجمهور لتعزيز المشاركة وفهم السياسات المناخية والتحول نحو مجتمع منخفض الانبعاثات.

155- وفي عام 2023، قدمت الحكومة كتاباً أبيض بشأن التكيف مع المناخ. وتدرك الحكومة أن السكان الصاميين في النرويج معرضون بشكل خاص لآثار تغير المناخ. لذا ينبغي مواصلة الرجوع إلى معارف الصاميين وخبراتهم في القضايا المتعلقة بالتكيف مع المناخ. وبالإضافة إلى المشاورات القانونية،

ستشرك الحكومة أيضاً برلمان الصاميين وجمعية رعاة الرنة النرويجية في أعمال التكيف مع تغير المناخ، حيثما كان ذلك مناسباً. وقد يكون من المناسب أيضاً إشراك منظمات ومؤسسات صامية أخرى في جهود التكيف مع تغير المناخ<sup>(111)</sup>.

## Notes

- <sup>1</sup> 140.23 (Ireland).
- <sup>2</sup> 140.24 (Haiti), 140.25 (Paraguay), 140.26 (Bahamas).
- <sup>3</sup> 140.20 (Belarus).
- <sup>4</sup> 140.9, 140.10, 140.11, 140.12 (Iraq, Mozambique, Seychelles, Ukraine).
- <sup>5</sup> 140.6 (Italy).
- <sup>6</sup> 140.4, 140.21 (Bolivia, Mozambique).
- <sup>7</sup> 140.21 (Mozambique).
- <sup>8</sup> 140.21, 140.3 (Mozambique, Italy).
- <sup>9</sup> 140.17 (Iceland).
- <sup>10</sup> 140.148 (Egypt).
- <sup>11</sup> 140.178 (Algeria).
- <sup>12</sup> 140.150 (Brazil).
- <sup>13</sup> 140.45 (Senegal).
- <sup>14</sup> 140.33 (Angola).
- <sup>15</sup> 140.31 (India).
- <sup>16</sup> 140.61 (Argentina).
- <sup>17</sup> 140.27 (Republic of Moldova), 140.46 (Botswana).
- <sup>18</sup> Norway ranks second of the 146 countries evaluated in the World Economic Forum's Global Gender Gap Report 2023.
- <sup>19</sup> 140.178 (Algeria).
- <sup>20</sup> 140.177 (Iraq).
- <sup>21</sup> 140.173 (Cuba).
- <sup>22</sup> 140.175 (Finland).
- <sup>23</sup> 140.174 (Egypt).
- <sup>24</sup> 140.176 (India), 140.173 (Cuba).
- <sup>25</sup> 140.173 (Cuba).
- <sup>26</sup> 140.28 (Canada), 140.39 (Madagascar), 140.81 (State of Palestine).
- <sup>27</sup> *The Norwegian Government's Action Plan on Gender and Sexual Diversity (2023-2026)*
- <sup>28</sup> *A society for all: equality, democracy and human rights – The Government's action plan for equality for people with disabilities.*
- <sup>29</sup> *The Action Plan for Universal Design (2021–2025) Sustainability and equal opportunities – a universally designed Norway.*
- <sup>30</sup> 140.213 (Peru).
- <sup>31</sup> 140.214 (Mexico).
- <sup>32</sup> 140.39 (Madagascar).
- <sup>33</sup> 140.44 (Qatar), 140.69 (Jordan).
- <sup>34</sup> 140.135 (Bangladesh), 140.136 (Barbados).
- <sup>35</sup> 140.129 (Cote d'Ivoire), 140.36 (Barbados), 140.41 (Malaysia), 140.47 (China), 140.56 (Burkina Faso).
- <sup>36</sup> *Action Plan against Racism and Discrimination on the Grounds of Ethnicity and Religion (2020–2023), Action Plan to Combat Discrimination and Hatred towards Muslims (2020–2023), Action Plan against Antisemitism (2016–2020) and Action Plan against Antisemitism – a continuation (2021–2023).*
- <sup>37</sup> *Action plan on racism and discrimination – New initiatives 2024–2027.*
- <sup>38</sup> 140.43 (Qatar), 140.48 (Zambia), 140.60 (Pakistan), 140.137 (Myanmar), 140.195 (Islamic Republic of Iran).
- <sup>39</sup> 140.30 (Bangladesh), 140.32 (Philippines), 140.35 (Afghanistan), 140.52 (Maldives), 140.88 (Azerbaijan), 140.197 (Kazakhstan).
- <sup>40</sup> 140.53 (Nepal), 140.193 (Barbados).
- <sup>41</sup> 140.219 (New Zealand), 140.220 (Pakistan), 140.222 (Philippines).

- 42 140.138 Indonesia, 140.197 (Kazakhstan).
- 43 140.40 (Madagascar), 140.38 (Jordan), 140.47 (China), 140.62 (Colombia), 140.63 (Ecuador), 140.65 (France), 140.67 (Iceland), 140.68 (Indonesia), 140.71 (Nicaragua), 140.72 (Nigeria), 140.78 (Plurinational State of Bolivia), 140.79 (Sri Lanka).
- 44 140.81 (State of Palestine).
- 45 140.64 (Egypt).
- 46 140.81 (State of Palestine), 140.83 (Sweden), 140.84 (Zambia), 140.85 (Argentina), 140.86 (Azerbaijan).
- 47 140.73 (Pakistan), 140.75 (Qatar), 140.83 (Sweden), 140.84 (Zambia), 140.85 (Argentina), 140.86 (Azerbaijan).
- 48 140.74 (Chile).
- 49 140.28 (Canada), 140.40 (Madagascar), 140.83 (Sweden), 140.77 (Serbia).
- 50 [www.hatogtrusler.no](http://www.hatogtrusler.no).
- 51 140.110 (Philippines), 140.103 (Chile), 140.107 (Greece), 140.104 (Colombia), 140.115 (Bolivarian Republic of Venezuela), 140.106 (Georgia), 140.109 (New Zealand).
- 52 140.114 (Viet Nam).
- 53 140.112 (Russian Federation).
- 54 140.105 (Denmark).
- 55 140.116 (Canada), 140.117 (Ireland), 140.118 (Netherlands), 140.119 (Paraguay), 140.120 (Spain), 140.121 (UK), 140.122 (Australia).
- 56 140.140 (Nigeria), 140.141 (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland).
- 57 140.236 (Germany), 140.240 (Uganda).
- 58 140.87 (Uruguay).
- 59 140.100 (France).
- 60 140.131 (Germany).
- 61 140.34 (Sweden).
- 62 140.101 (China).
- 63 140.201 (Benin).
- 64 140.226 (Colombia), 140.227 (Cyprus), 140.228 (Uruguay), 140.229 (Switzerland).
- 65 140.230 (Costa Rica), 140.231 (Côte d'Ivoire).
- 66 140.232 (Afghanistan).
- 67 140.236 (Germany), 140.238 (Montenegro), 140.240 (Uganda).
- 68 140.234 (Myanmar).
- 69 140.136 (Barbados), 140.135 (Bangladesh).
- 70 140.181 (Malaysia).
- 71 140.114 (Viet Nam).
- 72 140.149 (Turkey), 140.150 (Brazil).
- 73 140.190 (Romania).
- 74 140.185 (Cyprus), 140.186 (Greece),
- 75 140.191 (Turkey), 140.189 (Poland), 140.187 (Islamic Republic of Iran).
- 76 140.188 (Belarus).
- 77 140.147 (Bangladesh).
- 78 [Ung.no](http://Ung.no) — offentlig og kvalitetssikret informasjon for ungdom.
- 79 140.148 (Egypt).
- 80 140.182 (Russian Federation).
- 81 140.241 (Brazil).
- 82 140.43 (Qatar).
- 83 140.179 (Sri Lanka).
- 84 *The national strategy for children growing up in low-income families (2020-2023)*.
- 85 140.215 (Maldives).
- 86 The Prevention and Treatment Reform.
- 87 140.216 (Singapore).
- 88 140.194 (India), 140.192 (Costa Rica), 140.217 (Mexico), 140.156 (Portugal), 140.154 (Bahamas) 140.225 (Angola).
- 89 140.155 (India), 140.199 (Republic of Korea).
- 90 140.158 (Portugal).

- <sup>91</sup> 140.157 (Algeria).  
<sup>92</sup> 140.159 (Honduras), 140.177 (Iraq).  
<sup>93</sup> 140.198 (Myanmar), 140.212 (Sri Lanka).  
<sup>94</sup> 140.204 (Denmark).  
<sup>95</sup> 140.207 (Philippines).  
<sup>96</sup> 140.212 (Sri Lanka).  
<sup>97</sup> 140.209 (New Zealand).  
<sup>98</sup> 14.211 (Slovenia), 140.207 (Philippines).  
<sup>99</sup> 140.212 (Sri Lanka).  
<sup>100</sup> Sami language, culture, and social life — Competence and recruitment in kindergarten, basic education and higher education.  
<sup>101</sup> 140.51 (Cuba).  
<sup>102</sup> *National minorities in Norway – a coherent policy (2020)*.  
<sup>103</sup> 140.198 (Myanmar).  
<sup>104</sup> *Skolelostjenesten*.  
<sup>105</sup> 140.198 (Myanmar).  
<sup>106</sup> Action Plan against Antisemitism 2021–2023.  
<sup>107</sup> 140.93 (Ukraine).  
<sup>108</sup> 140.92 (Bhutan).  
<sup>109</sup> 140.91 (Singapore).  
<sup>110</sup> 140.97 (Chile).  
<sup>111</sup> 140.102 (Australia).
-